

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

رقم:

العنوان:

المعالجة المحاسبية للتثبيات العينية وفق النظام

المحاسبى المالى SCF

دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات - المسيلة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

من إعداد الطالب: حاجي عزوز

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. غربي حمزة
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. نجاعي مليكة
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. لعراف زاهية

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين
على فضله وتوفيقه لي على إنجازي بحثي هذا
يسرني بصدق ووفاء، أن اتقدم
بخالص الشكر والتقدير والامتنان
إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة: "نجاعي مليكة"
على كل ما قدمته من نصائح وتوجيهات وارشاد
خلال اعداد هذه المذكرة
اسأل الله أن يجزيها خير الجزاء
كما لا يفوتني أن اتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني أو ساهم
في إتمام هذا العمل
كما اتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير لأعضاء لجنة
المناقشة لتكرمهم بقراءة هذه المذكرة ومناقشتها
الشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم علوم المالية والمحاسبة.

إهداء

الحمد لله الذي أغدق علينا برزقه، وأنعم علينا إذ أرسل فينا عبده
ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم بقرآنه المبين وعلمنا ما لم نعلم.
لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا القوة والصبر على المشاق
لإنجاز هذا العمل المتواضع،
إلى رائحة الجنة، جنتنا وكل دُنْيَانَا "الوالدة" أمدَّ الله في عمرها وألبسها
ثوب الصحة والعافية.
إلى الوالد الكريم حفظه الله
إلى الأهل والأقارب
إلى كل أصدقائي وزملائي.
إلى كل أحببتنا وكل من علّمنا حرفاً وزادنا معلومة في رصيدنا، وكل من
بادرني بابتسامة أو كلمة طيبة.

فهرس

المحتويات



فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
-	البسمة
-	شكر وعرفان
-	إهداء
-	ملخص
-	فهرس المحتويات
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والتشبيات العينية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي SCF
3	المطلب الأول: تعريف وأهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي
6	المطلب الثاني: خصائص ودوافع تبني النظام المحاسبي المالي
9	المطلب الثالث: المزايا والمبادئ المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي
12	المبحث الثاني: التشبيات العينية وفق SCF
12	المطلب الأول: مفهوم التشبيات العينية وفق SCF
13	المطلب الثاني: تصنيفات التشبيات العينية
14	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية (حيازة، تنازل، تسوية الإهتلاك)
24	خلاصة
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
29	تمهيد
30	المبحث الأول: التعريف بميدان التربص
30	المطلب الأول: تعريف بمكتب المحاسبة جميعات لمين
31	المطلب الثاني: الخدمات والمهام التي يقدمها مكتب محافظ حسابات
32	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمكتب الدراسة-مكتب محافظ الحسابات

43	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لتقييم التثبيتات وإعادة تقييمها بالشركة
43	المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للأراضي والمياني بالشركة
46	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للمنشآت التقنية والتثبيتات العينية الأخرى بالشركة
52	خلاصة
53	الخاتمة
56	قائمة المراجع
-	الملاحق
-	الملخص

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ حسابات جميات لمين	32

مقدمة عامة



1. تمهيد:

تمت مواكبة التغيرات الاقتصادية في الجزائر بإصلاح جذري لنظامها المحاسبي بداية من استقلالها، مع التأكيد على استجابتها لتطورات البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية، تم اعتماد نظام محاسبي مالي في عام 2010 ليحل محل المخطط الوطني القديم، الذي كان غير فعال في تلبية احتياجات العولمة المالية، هذا النظام الجديد يتضمن مفاهيم ومبادئ جديدة، خاصة في معالجة التثبيات، والتي تعتبر جزءاً أساسياً من نشاط المؤسسة، تطرقت الإصلاحات إلى تقييم هذه التثبيات وكيفية معالجتها محاسبياً، وذلك لضمان استمرارية المؤسسات وإثبات وجودها في السوق.

تحولت مهنة المحاسبة من مجرد تسجيل للأحداث الاقتصادية إلى دور نظام معلومات محاسبي، حيث يلعب المحاسب دوراً حيوياً في توفير وتقديم المعلومات الضرورية للمؤسسات والأطراف ذات الصلة، تأثرت الجزائر بالتطورات الاقتصادية العالمية، وبناءً على ذلك، اعتمدت معايير محاسبة دولية للتقييم، مما يثير تساؤلات حول كيفية تطبيق هذا التقييم في المؤسسات الجزائرية، نظراً لاختلاف واقعها وواقع الاقتصاد الوطني مقارنة بالدول التي اعتمدت معايير المحاسبة الدولية.

2. إشكالية البحث

انطلاقاً من الأهمية التي يكسبها التقسم المحاسبي التثبيات بالنسبة للمؤسسة من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، الذي نتج عنه تغييرات هامة على مستوى العمل المحاسبي في المؤسسات الجزائرية وعلى ما تم استعراضه يمكن صياغة التالي:

***السؤال الرئيسي:**

- كيف تتم المعالجة المحاسبية للتثبيات العينية وفق النظام المحاسبي المالي؟

*** الأسئلة الفرعية:**

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الموالية:

- ماهي التثبيات العينية؟
 - فيما تتمثل أنواعها؟
 - كيف يتم تسجيل التثبيات العينية محاسبيا وفق النظام المحاسبي والمالي؟
 - ما هو واقع التسجيل المحاسبي للتثبيات العينية في مكتب محافظ الحسابات؟
- 3. الفرضيات:**

وللإجابة عن هذه الأسئلة الفرعية قمت بصياغة الفرضيات الآتية:

- التثبيات العينية هي عبارة عن الممتلكات او العناصر الملموسة تفتنيها المؤسسة لمدة تتجاوز السنة
- يوجد عدة أنواع للتثبيات العينية حسب طريقة الحصول عليها.
- يتم تسجيل التثبيات العينية وفق عدة حالات:
- حالة الحصول عليها بإصدار أسهم، حالة شراؤها، حالة انتاجها.
- واقع التسجيل المحاسبي للتثبيات العينية في مكتب محافظ الحسابات يعتمد على الدقة والتوافق مع المعايير المحاسبية المتبعة ويتطلب التعامل مع التثبيات العينية اتباع عمليات محاسبية صارمة لضمان ان تظل السجلات المالية دقيقة ومحدثة.

4. أهمية البحث:

- تكمّن أهمية الموضوع في التطرق إلى معالجة التثبيات العينية حسب النظام المحاسبي المالي، ومحاولة تطبيق هذه المعالجة على مكتب محافظ حسابات معتمد.

5. أهداف البحث:

- يمكن إبراز أهم الأهداف المرجوة من هذا البحث كما يلي:
- توضيح مقومات التقييم المحاسبي المفهوم والطرق التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي من اجل تقييم عناصر التثبيات.

- معرفة مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي للتغيرات الديناميكية التي تحصل على مستوى المعايير المحاسبية الدولية في المعالجة المحاسبية للنتيئات.

- ابراز كيفية تقييم النتيئات والمعالجة المحاسبية لها وفقا للنظام المحاسبي المالي.

6. أسباب اختيار البحث:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا البحث لعدد من المبررات نوضحها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع والتعمق في هذا الموضوع.

- الاهتمام بالمجال المحاسبي المالي.

- تم تطرق الى هذا الموضوع بغية فتح المجال البحث امام المهتمين به مستقبلا.

- نوع التخصص الذي ندرس فيه له علاقة بموضوع البحث.

- محاولة فهم اكثر للنظام المحاسبي المالي من حيث المعالجة المحاسبية للنتيئات.

7. حدود البحث:

بهدف معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة تم تحديد الإطار المكاني

والزمني للبحث كما يلي:

* الإطار المكاني: تم تطبيق بحثنا في مكتب الأستاذ جميات لمين بالمسيلة

* الإطار الزمني: تم اجراء الدراسة الميدانية في حدود فترة ممتدة من فيفري 2024 الى

ماي 2024

8. منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي في الفصل الأول لإظهار مفهوم النتيئات العينية وكيفية

معالجتها محاسبيا بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي والمنهج التحليلي في الفصل

التطبيقي.

9. هيكل البحث:

ومن اجل الإلمام بموضوع البحث والإحاطة به ومعالجته الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث الى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة، حيث سيخصص الفصل الأول الى الإطار النظري للتثبيات العينية والنظام المحاسبي المالي حيث تطرقنا في المبحث الأول الى النظام المحاسبي المالي وفي المبحث الثاني الى التثبيات العينية.


اما الفصل الثاني فخصص الى دراسة حالة حيث تطرقنا في المبحث الأول الى تعريف عام بمكتب محتفظ الحسابات المعتمد وبالنسبة للمبحث الثاني فسيكون حول المعالجة المحاسبية للتثبيات العينية بمكتب محافظ حسابات معتمد.

10. الدراسات السابقة:


* شريف عبد الله، المعالجة المحاسبية للتثبيات العينية وفق النظام المحاسبي والمالي دراسة حالة لمكتب محافظ حسابات-مستغانم-مذكرة تخرج ماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير بجامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، 2023/2022. واهم النتائج المتوصل اليها بان النظام المحاسبي يتحلى بالأهمية القصوى في معالجة مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة من خلال الاعتماد على مجموعة من القوانين والمبادئ التي يلتزم بها كل كيان بتطبيقها للوصول الى الهدف وهو إعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة في نهاية الفترة.

* شيكر مصطفى، ناصر مراد، معالجة التثبيات العينية بين الاستجابة النظام المحاسبي المالي او الخضوع للنظام الجبائي-جامعة البليدة2-لونيسى علي.2021/2020 واهم نتائج هذه الدراسة هو انه اهم اختلاف بين المعالجة المحاسبية والجبائية للتثبيات العينية يكمن في الاهتلاك وإعادة التقييم، كما ان التثبيات على شكل عقد ايجار تمويلي تحقق وفر ضريبي للمؤجر.

* ايمان مغازي، دور النظام المحاسبي المالي في عملية التقييم الدوري للثببتات المادية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الجرارات الفلاحية ETRAG-قسنطينة-، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي، 2015/2014، واهم النتائج المتوصل اليها ان دراسة النظام المحاسبي المالي لا يتحقق بالاطلاع على النصوص القانونية بل تعتمد على الممارسة العملية



الفصل الأول: الإطار النظري للنظام
المحاسبي المالي والتشينات العينية



تمهيد:

لقد عرفت الجزائر إصدار النظام المحاسبي المالي سنة 2007 الذي يعوض ويلغي المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة وتكريسها لانضمام الجزائر لاقتصاد السوق حيث يمثل هذا النظام إعادة صياغة للمخطط الوطني من خلال عملية التحديث وهو في حقيقة الأمر تغيير في الثقافة المحاسبية ومحاولة الولوج إلى الاقتصاد العالي وذلك اعتمادا على المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية التي تشكل المرجع الأساسي له باعتبار لها مطبقة من طرف مختلف دول العالم فهو النظام يحدد بوضوح المبادئ و القواعد التي تواجه التسجيل المحاسبي للمعاملات وذلك من اجل التقليل من الأخطار وإعطاء صورة صادقة للقوائم المالية من خلال التقييم وإعادة التقييم التثبيات وسنسلط الضوء من خلال هذا الفصل على دراسة النظرية التثبيات و كذا إعادة تقييمها وتسجيلاتها المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كتالي:

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: التثبيات العينية

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي SCF

يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني لتحسين النظام المحاسبي الجزائري والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي؛ حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية

المطلب الأول: تعريف وأهداف وأهمية النظام المحاسبي المالي

أولاً: تعريفه

يؤكد الباحثين والدارسين في هذا المجال بأن مفهوم نظام المحاسبي المالي لا يقف عند تعريف واحد فهو ينقسم إلى قسمين، وبذلك فإننا نجد من بين التعريفات ما يلي:¹

1- من الناحية الاقتصادية:

المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة؛ ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية

يضمن النظام المحاسبي الجديد إطارا مرجعيا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبية مدونة حسابات تسمى بإنشاء الكشوف المالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف به عامة وتتوافق بالمتطلبات المالية والمحاسبة الدولية.

يضمن نظام المحاسبي جديد إطارا مرجعيا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبية مدونة حسابات تتسم بإنشاء الكشوف المالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعرف بيه عامة وتتوافق بالمتطلبات المالية والمحاسبة الدولية.

2- من الناحية القانونية:

نظام المحاسبي المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المخبرة على تطبيقه وفقا للأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.

¹عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص: 290، 291.

ويهدف قانون المحاسبية الجديد إلى تحديد نظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص

القانون بالمحاسبة المالية

3 - شروط وكيفية تطبيقه، يعتمد على:

إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي IFRS

❖ مجال تطبيق النظام المحاسبي الجديد

❖ مفاهيم وقواعد تقييم الأصول والخصوم الأعباء والنواتج والمعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية

الخاصة لكل من هذه الأصناف

❖ أشكال القوائم المالية

❖ مدونة الحسابات

❖ قواعد استعمال الحسابات

❖ النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي الى:¹

❖ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية عن المالي ومدى احتوائها لتنظيمها وطبيعة نشاطها وحجمها.

❖ السماح بإجراء محمد مقارنة للقوائم المالية للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

❖ المساهمة في التنمية وزيادة المر دودية المؤسسات من خلال تقديم أفضل الميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي توفر جودة وفعالية تسييرها.

❖ نشر المعلومات وافية وصحيحة وموثوقا تسمح لمس عملي هذه المعلومات بمتابعة وضعية

المؤسسات وبالتالي تساعد على فهم أفضل لهذه المعلومات بالتالي تساهل اتخاذ القرارات. - المساهمة

في خلق قاعدة إحصائية على المستوى الوطني انطلاقا من معلومات صادقة وموثوقا تم جمعها بشفافية

من مجموع المؤسسات.

❖ العمل على ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حكومة الشركات).

¹ عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، سطيف، الجزائر، 2009، ص 52.

الفصل الأول..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والتثبيبات العينية

- ❖ إن تسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسات بطريقة شفافية يسهل العمل إدارة الضرائب في تحصيل مستحقاته (TVA، الضرائب على الأرباح)
- ❖ ترقية التعليم المحاسبي في المدرسة والجامعات بالاعتماد على القواعد المحاسبية متشابهة دوليا. وهو ما يؤدي إلى تأهيل المهنة المحاسبية في الجزائر،
- ❖ تسفيد الشركات متعددة الجنسيات من هذا النظام للقيام بممارس المحاسبية في مختلف الدول على اعتباران SCF ما هو الواقع إلى تبني للمعايير المحاسبية المطبقة على المستوى الدولي.

ثالثا: أهمية النظام المحاسبي المالي

تمكن أهمية النظام في تقديم خدمات عديدة وتسهيل مهام معينة وهي:¹

- ❖ توضيح مبادئ والقواعد المحاسبية والإعداد القوائم المالية
- ❖ الاستجابة لاحتياجات المستخدمين للقوائم المالية
- ❖ تحسين سير عمل المؤسسة وتقديم المعلومات بطريقة سهلة تساعد على اتخاذ القرار.
- ❖ تسهيل عملية تدقيق الحسابات.
- ❖ ضمان تطبيق معايير المحاسبة المعمولة بها دوليا مما يدعم شفافية الحسابات.
- ❖ تحسين تيسير القروض المفروضة من قبل البنوك.
- ❖ السماح للمؤسسات المصغرة والمتوسطة بتطبيق المحاسبة المالية المبسطة
- ❖ يسمح بتوفير المعلومات مالية مفصلة تعكس صورة صادقة للوضع المالية للمؤسس
- ❖ يساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال.
- ❖ يؤدي إلى اقتصاد الجهد والزمن والتكلفة في عملية الإصلاح المحاسبي بالاعتماد على المعايير معترف بها دوليا.
- ❖ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية²

¹ بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في اعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2015/2011)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص 50.

² مراد ناصر، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2018/2017، ص 8.

المطلب الثاني: خصائص ودوافع تبني النظام المحاسبي المالي.

يمكن تلخيص خصائص ودوافع النظام المحاسبي المالي في:

أولاً: الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

تكمن المواصفات النوعية للمعلومات المالية فيما يلي:¹

1-الملائمة:

ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية والمالية يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات مستعملها عن طريق تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها.

2-الموثوقية:

نقول إن المعلومة موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من طرف المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة ولكي نقول إن المعلومة موثوقة يجب أن يتوفر فيها التالية:

3-التمثيل الصادق:

لكي نقول إن المعلومات موثوق فيها يجب أن تمثل بصدق. العمليات التي تمثّلها أو يفترض أن تمثّلها بدرجة معقولة لذلك يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات والأحداث التي ينتج عنها أصول وخصوم المؤسسة عند تاريخ إعدادها.

4-الشكل على الجوهر تغليب:

تعتمد المؤسسة على المعالج المحاسبية لمختلف العمليات والأحداث على جوهرها وليس على شكلها القانوني، لأنه ليس في جميع الأحوال العمليات نجد شكلها القانوني يتطابق مع جوهره.

5-الحيادية:

لكي تكون العمليات المحاسبية موثوقة فيها يجب أن تكون محايدة وخالية من التحيز، ونقول إن المعلومة متحيزة إذا كان عرضها أو اختيارها يؤدي بنا إلى اتخاذ قرارات وأحكام توصلنا إلى نتائج موضوعة مسبقاً.

6-التحفظ:

¹ عسول محمد الأمين، أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 487.

الفصل الأول..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والتثبيات العينية

التحفظ هو عبارة عن مراعاة لدرجة معقولة من التحفظ عند ممارسة السلطة التقديرية اللازمة للوصول إلى التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير الموجودات أو الإيرادات ولا يكون هناك تقدير لقيم الخصوم والمصاريف بأقل ما يجب ومع ذلك فإنه يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ التحفظ على سبيل المثال إلى تشكيل احتياطات سرية أو التفريط في التخفيض من قيمة الأصول إلى احتساب التكاليف.

7- الشمولية:

لكي تكون البيانات المالية موثوقة يجب أن تكون شاملة في حدود ما تسمح بيه اعتبارات الأهمية النسبية والتكلفة، بحيث أن حذف أي عنصر من عناصرها يجعل البيانات المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد عنصر مصداقيتها ولا تكون ملائمة.

8- قابلية المقارنة:

ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة لأخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها. كذلك يجب أن يكون باستطاعة مستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات من أجل تقييم المركز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات

9- الوضوح:

وهذا يعني انه يجب أن تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية قابلة للفهم من طرف مستخدميها الذي يفترض على أنهم يكونون ذوي علم ومعرفة كافية بالأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبية أيضا ولديهم الرغبة في دراستها.

➤ بالإضافة إلى هذه المواصفات لكي تتصف المعلومة بالموثوقية والتمثيل الصادق يجب أن يراعى قيدان أساسيان يجب أن تكون المعلومة ذات توقيت ملائم بحيث أنها تفقد موثوقيتها إذا حدث تأثير غير ضروري في زمن الإفصاح عنها

➤ هو يجب أن تكون المنفعة المحصلة عليها من المعلومة تفوق بكثير تكلفة إعدادها.

ثانيا: أسباب ودوافع تبني إلى النظام المحاسبي المالي:¹

تعتبر النقائص التي ذكرناها في PCN إحدى الأسباب الرئيسية التي دفعت بالتحول نحو SCF، حيث بقي PCN ثلاثون سنة دون تغيير أو تعديل، وهذا مخالف لمعيار مدة تعديل النظام المحاسبي المتعارف عليه وهو عشر سنوات، مما جعل PCN غير قادر على معالجة بعض الحقائق الاقتصادية الجديدة كالعاملات قرض الإيجار وحقوق الامتياز والعمليات بالعملة الصعبة وتغيرات الأسعار وغيرها. بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب ودوافع أخرى داخلية دفعت بالتحول نحو SCF، وتعتبر في غالبها أوجه قصور أخرى PCN:

- الصعوبات الكبيرة في تقييم المؤسسات لأجل خصوصياتها
 - المعلومات المضللة التي كان يتم الإفصاح عنها عن طريق PCN لكثير من المؤسسات؛
 - قصور القوائم المالية في تلبية حاجيات مستخدميها، أي أن المعلومات التي كانت تتواجد في تلك القوائم كانت ناقصة أحيانا وغير حقيقية أحيانا أخرى لاستعمالها في صناعة القرار؛
 - إلزام المؤسسات بتطبيق طرق محاسبية رغم عدم تماشيها مع واقعها الاقتصادي؛
 - ضعف أدوات القياس المعتمدة من قبل PCN.
 - يستجيب PCN بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وقد تم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛
 - النظرة القانونية التي تغطي على النظرة الاقتصادية في PCN.
 - غياب صنف المحاسبة التحليلية وعدم إجبارية المؤسسات على استعمالها رغم كونها أداة فعالة في التسيير؛
 - نقص تجانس الحسابات في التسيير: فرغم أن PCN حاول الحفاظ على تجانس الحسابات داخل الصنف الواحد، إلا أن هناك بعض الحسابات لا تحقق هذه الصفة فمثلا الحسابات 15، 17، 19 لا تتجانس مع بقية الحسابات داخل الصنف الأول
- أما الأسباب والدوافع الخارجية فتتمثل في الآتي:

¹ بالعمور سليمان، دوافع واثار الانتقال النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، في مجلة رؤى اقتصادية، العدد السادس، جوان 2014، جامعة غرداية، الجزائر، ص ص: 204، 205.

الفصل الأول..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والتثبيات العينية

- إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة التغيرات التي حدثت في الساحة الاقتصادية للبلاد كالتوجه نحو اقتصاد السوق، والشراكة مع الاتحاد الأوربي، والتحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية، في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية ودخول الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسعار وإنشاء البورصة؛
- توحيد القوائم المالية ونوعيتها؛
- إعداد معايير المحاسبية مستمد من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من أجل ربط الجزائر بالممارسة المحاسبية الدولية
- اشتراط الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عند طلب الاستفادة من أي خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية.

المطلب الثالث: المزايا والمبادئ المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: مزايا النظام المحاسبي المالي

تكمن مزايا النظام فيما يلي¹:

- تسهيل مراقبة الحسابات.
- تحقيق الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية والزيادة في مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليه
- يساعد المؤسسة الجزائرية على جلب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديمها للمعلومات المالية
- يساهم في تقديم حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة بموجب المخطط المحاسبي الوطني؛
- يمكن من إجراء مقارنة أفضل حول الوضعية المالية عبر الزمن لنفس المؤسسة؛
- تحسين جودة المعلومات المحاسبية مما يرفع كل الكفاءة أداء إدارة المؤسسة؛
- رفع مستوى الإفصاح المحاسبي؛
- ترسيخ التسيير الشفاف، وتعزيز آليات فضح كل المخالفات والاختلاسات والفساد.

¹ بالبور سليمان، المرجع نفسه، ص 255.

ثانيا: المبادئ المحاسبية:

المبادئ المحاسبية هي أعراف منصوص عليها في القانون التجاري وضمنا في النظام المحاسبي المالي، وهناك عدة مبادئ جاء بها النظام المحاسبي والمالي يجب العمل بها ومنها:

• **مبدأ الاستمرارية الاستغلال:**

حسب هذا المبدأ فإن المنشأة مستمرة في نشاطها في المستقبل القريب (عامة في الدورة القادمة) دون الرغبة في التوقف عن استغلال أو إيداع ميزانيتها. إذا لم تحترم المنشأة هذا المبدأ عليها أن تقوم بتقييم حساباتها بقيم التصفية وذكر ذلك في الملاحق.¹

• **مبدأ استقلالية الدورات:**

يرتبط هذا المبدأ بفرضية الاستمرار، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة الى دورات محاسبية مستقلة، يعني ربط كل دورة بنفقاتها ونواتجها الفعلية فقط.²

• **مبدأ التكلفة التاريخية:**

طبقا لهذا المبدأ يتم قياس تكلفة الأصول بمقدار التضحيات الاقتصادية او المبالغ التي دفعتها المؤسسة فعلا لاقتناء هذه الأصول وبالقيم المثبتة بها فعلا في المستندات.³

• **مبدأ ديمومة الطرق:**

ينص هذا المبدأ على الحفاظ والداومة والاستمرارية على المنهج والطرق المحاسبية من سنة مالية الى أخرى.

• **مبدأ الأهمية النسبية:**

مبدأ الأهمية النسبية أدرج الفصل VIII. ملحق البيانات المالية من (2009) SCF، ولكن لم تحدد بشكل واضح. عمليا فإن هذا المبدأ يشكل حدا لشمولية المعلومات المحاسبية. فالأهمية النسبية لمعلومة

¹ د. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 33.

² بلال شيخة، وآخرون، النظام المحاسبي المالي SCF وانعكاساته على وجود المعلومات المالية- دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين وحافظي الحسابات، مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الوادي، الجزائر، 2020، ص 11.

³ حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF (IAS/IFRS) دروس مواضيع ومسائل محلولة، الطبعة السابعة، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018/2019، ص 16.

الفصل الأول. الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والتثبيتات العينية

يتم إعدادها عندما يكون تركها أو عدم دقتها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.¹

بالإضافة إلى تلك المبادئ هناك مبادئ أخرى يعتمد عليها النظام وهي²

• مبدأ الدورية

يقصد بهذا المبدأ المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من اثني عشرة شهرا تمثل السنة المالية تبدأ 1جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر

• مبدأ استقلالية الذمة المالية:

هذا المبدأ يكرس أن المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن ملاكها المحاسبة المالية عادة تقوم على الفصل بين أصول والخصوم وأعباء وإيرادات المؤسسة كوحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها، منفصلة عن الذمة المالية الخاصة بالمساهمين أو الشركاء فيها.

• مبدأ الحيطة والحذر:

وينص على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها أحيانا، بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلا إذا تمت فعلا

• مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:

وذلك من أجل ضمان الدقة والوضوح في القوائم المالية.

• مبدأ عدم المقاصة:

حتى تكون القوائم المالية صادقة وواضحة يجب تسجيل كل العمليات التي تمثل صورة مستقلة دون مقاصتها مع بعضها البعض إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح القانون

¹ هوام جمعة، مرجع سابق، ص 34.

² لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي الجديد، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة، الجزائر، 2010، ص 45.

المبحث الثاني: التثبيتات العينية وفق SCF

المطلب الأول: مفهوم التثبيتات العينية وفق SCF

قبل التطرق الى مفهوم التثبيتات العينية ينبغي اولا الاشارة الى تعريف التثبيتات بصفة عامة، ويعبر هذا المصطلح كما جاء بها النظام المحاسبي المالي عن تلك الاصول الغير جارية العينية والمعنوية والمالية التي تكون بحوزة المؤسسة لأكثر من سنة¹.

عرفت الجريدة الرسمية العدد 19 مارس 2009 التثبيت العيني بأنه أصل عيني يجوز الكيان من اجل الإنتاج، وتقديم الخدمات والإيجارات والاستعمال لأغراض ادارية والذي يفترض ان تستغرق مدة استعماله الى ما بعد سنة مالية.

ويتم الاعتراف بأصل مادي إذا توفرت فيه الشروط:

* يمكن تقييم الاصل بطريقة موثوق بها.

* ان يكون من المحتمل الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية.

* ان يكون قابل للتعيين ومراقب من طرف المؤسسة أي ان المؤسسة هي المستفيد من ادارته وتحمل التكاليف والاعباء الناتجة عن استعماله².

يقصد بالاعتراف بالتثبيتات المادية النقطة التي عندها يتم التسجيل المحاسبي لتلك التثبيتات في الدفاتر، ويعترف بأي أصل من الأصول الثابتة كأصل فقط عندما:³

- يكون من المحتمل أن يحقق استخدام الأصل منافع اقتصادية مستقبلية لمؤسسة: بالنسبة للشرط الأول للاعتراف واثبات الأصول المادية الثابتة فإن المؤسسة تحتاج إلى تقييم درجة التأكد من المنفعة الاقتصادية المستقبلية وهذا يستلزم من المؤسسة أن تتأكد من أنها ستحصل على العوائد المرتبطة بالأصل

¹دريسي صونيا، شحمي هاجر، المعالجة المحاسبية للتثبيتات الملموسة وغير الملموسة وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر الأكاديمي في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية معمة، جامعة محمد البشير الابراهيمى -برج بوعريرج-، 2021، ص56/57.

²إيمان مغازي دور النظام المحاسبي المالي في عملية التقييم الدوري للتثبيتات المادية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الجرارات الفلاحية ETRAG-قسنطينة. مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي -ام البواقي-(2015-2014)، ص 25.

بلحسين ريان، بن صغير ريمة، المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية والمعنوية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، مذكرة ماستر أكاديمي شعبة العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وجباية معمة، جامعة برج بوعريرج، 2020، ص ص: 12، 13.

³أمين سيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص

كما أنها ستتحمل المخاطر المصاحبة لذلك. وعادة ما تتاح التأكيدات للمؤسسة عندما ينتقل عنصري المخاطر والمنافع إلى المؤسسة وعلى ذلك فإن انتقال عنصري المخاطر والمنافع فإن يمكن إلغاء معاملة اقتناء الأصل، ومن تم لا يتم الاعتراف به أو إثباته كأصل.

- يمكن للمؤسسة قياس اقتناء الأصل بدرجة عالية من الثقة: بالنسبة للشرط الثاني للاعتراف واثبات الأصول الثابتة والمتعلق بقياس تكلفة اقتناء الأصل الثابت بدرجة عالية من الدقة فعادة ما يتم استيفاءه بسهولة حيث أن عملية التبادل التي تثبت شراء الأصل هي التي تحدد تكلفته وفي حالة تصنيع الأصل أو إنشائه ذاتيا بمعرفة المؤسسة فإنه يمكن قياس التكلفة قياسا موثوقا به من خلال تحديد تكاليف الحصول على الموارد الخام المستخدمة وتكلفة العمالة والمصروفات الأخرى المرتبطة بعملية التصنيع أو الإنشاء وكذا المتدخلات الأخرى من أطراف خارج المؤسسة لإتمام عملية التصنيع أو الإنشاء.

المطلب الثاني: تصنيفات التثبيتات العينية

حسب مخطط النظام المحاسبي المالي تدرج التثبيتات العينية في حساب (21) من حسابات التثبيتات، حيث يتفرع هذا الحساب بدوره الى الحسابات الفرعية التالية:

1- **الحساب 211 الأراضي:** ليست كل الأراضي تثبيبات، فالأراضي تشتري بهدف اعادة بيعها تعتبر مخزونات، بينما الاراضي التي توجد لغرض اقامة مشاريع ومنشآت فهي تثبيبات.

2- **الحساب 212 عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي:** وتسجل في هذا الحساب الاحداث التي لا تدخل ضمن تكلفة اقتناء الأراضي حيث تعالج كتثبيبات بحد ذاتها.

3- **الحساب 213 البناءات:** وتضم جميع المنشآت القاعدية سواء مباني صناعية او ادارية او غيرها من المباني.

4- **الحساب 215 المنشآت التقنية:** المعدات والادوات الصناعية: وتتمثل في جميع المنشآت التقنية التي تستخدم في عملية الانتاج لفترات زمنية طويلة ويصعب فصلها غالبا عن الأراضي

5- **الحساب 218 التثبيتات العينية الأخرى:** وتضم معدات النقل، تجهيزات وأثاث مكتب، أجهزة الإعلام الآلي، مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع وتهيئات وتركيبات¹.

وحسب النظام المحاسبي المالي فان اعتبار العنصر كتثبيبات مادية يؤدي لاستعمال الحسابات التالية:

*الحساب 22 التثبيتات في شكل امتياز.

*الحساب 232 التثبيتات العينية الجاري انجازها.

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 / 25 مارس 2009.

*الحساب 238 التسيقات والحسابات المدفوعة عن طلبات بالتثبيات.

*الحساب 281 اهتلاك التثبيات العينية.

*الحساب 291 خسائر القيمة عن التثبيات العينية¹.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية (حيازة، تنازل، تسوية الإهلاك)

الفرع الأول: طرق حيازة التثبيات العينية

هناك طرق عديدة لحيازة التثبيات العينية:

1. عن طريق الشراء:

تسجيل التثبيات العينية بتكلفة شرائها والتي تضم حسب النظام المحاسبي المالي العناصر التالية:

- سعر الشراء خارج الرسم القابل للاسترجاع مطروحا منه التخفيضات التجارية.
- التكلفة المباشرة ضرورية لبدء استعمال الاصل، مثل مصاريف النقل، اعباء المستخدمين، الجمارك، التركيب، اتعاب المهندسين.
- المصاريف المتوقعة لتفكيك الاصل او اعادة الموقع لوضعه الاصيلي عند انتهاء فترة الاستعمال المتوقعة.
- تجارة التشغيل.
- بعض الاعباء المتوقعة بالحيازة كعقد الموثق بالنسبة لاقتناء الاراضي.

وتستثنى من التكلفة العناصر التالية:

- مصاريف ادارية وابعاء عامة.
- مصاريف الانطلاق والمصاريف السابقة لعملية الاستغلال.
- خسائر التشغيل الاولي.
- تكاليف القرض الممول لاقتناء التثبيات العينية.

وفي هذه الحالة نميز حالتين للشراء نقدا او على الحساب ويكون القيد المحاسبي النموذجي لحيازة التثبيات الملموس كما يلي²:

¹دريسي صونيا، شحمي هاجر، مرجع سابق، ص42.

²زبيدي مرتضى وليد، رزاق سالم أحمد، شايب إبراهيم إعادة تقييم التثبيات وفق النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة مؤسسة العناد الفلاحي بسطيف، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، (2018/2019)، ص58.

	xxx	ح/التثبتيات العينية		21x
xxx		ح/موردو التثبتيات	404	
		ح/البنك	512	
xxx		ح/الصندوق	53	
		فاتورة الشراء		

2. عن طريق انجازها من قبل المؤسسة

في هذه الحالة يسجل التثبيت العيني حسب النظام المحاسبي المالي بتكلفة انتاجه، والتي يتم الحصول عليها عن طريق اضافة العناصر التالية:

أ- سعر المواد الاولية.

ب- التكاليف المباشرة لعملية الانتاج.

ج- التكاليف الغير مباشرة لعملية الانتاج بنوعها الثابتة والمتغيرة.

لم يعرض النظام المحاسبي المالي مكونات تكلفة الانتاج بالتفصيل، ولكن حسب المعيار الدولي 16 فان عناصر التكلفة مكونة من الاتي:

* الاعباء المباشرة للإنتاج والتي يتم توزيعها دون وسيط الا تكلفة الاصل او خدمة المحددة.

* الاعباء الغير مباشرة الثابتة للإنتاج والتي تتغير وفقا لحجم الانتاج مثل اليد العاملة الغير مباشرة.

في هذه الحالة تسجل قيدين:

القيد الأول: وتسجيل فيه المصاريف المحتملة لا نجاز التثبتيات بصورة عادية كما يلي:

	xx	ح/حساب الأعباء		6x
xxx		ح/البنك	512	
		تسديد المصاريف		

الفصل الأول..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والتثبيات العينية

القيد الثاني: ويسجل بعد الانجاز الكلي للأصل، حيث نجعل حساب الاصل المعني لدينا وحساب انتاج مثبت للأصول العينية (732) دائنا بتكلفة انتاج الاصل كما يلي¹:

21×	ح/التثبيات العينية	xxx
-----	--------------------	-----

732	ح/الإنتاج المثبت لأصل عيني اتمام الإنتاج	xxx
-----	---------------------------------------------	-----

وفي نهاية السنة إذا لم يتم اتمام عملية الانتاج لتثبيت بعد، يتم تسجيل كل المصاريف أي تكلفة الجزئية كالتالي:

232	ح/التثبيات العينية الجاري انجازها ح/الإنتاج المثبت للأصول العينية قيد التسوية	xxx	xxx
-----	----------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----

وعند اتمام الانتاج في السنة الموالية يرصد ح232 كالتالي:

21×	ح/التثبيات العينية ح/الإنتاج المثبت للأصول العينية تكلفة الانتاج للسنة المالية	xxx	xxx
-----	--------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----

3. عن طريق عقود الايجار-التمويل:

عقد الايجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة حق استعمال الاصل مقابل دفع واحد او دفعات عديدة.

وايجار التمويل هو عبارة عن عقد ايجار يترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع ذات صلة بملكية الاصل الى المستأجر، مقرونا بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد او عدم تحويلها بدرج الملك المؤجر الاصل المستأجر في حسابات اصول الميزانية بقيمته الحقيقية او بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الايجار إذا كانت هذه القيمة الاخيرة اقل ثمنا.

¹دريسي صونيا، شحمي هاجر، مرجع سابق، ص42.

يسجل عقد الايجار التمويلي كما يلي:

21x		ح/التثبيتات العينية	xxx
167	xxx	ح/الديون المترتبة على عقد الايجار الحصول على عقد الايجار	xxx

وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق، يسجل القيد كما يلي¹:

167	xxx	ح/الديون المترتبة على عقد الإيجار	
661	xxx	ح/اعباء الفوائد ح/البنك	xxx
512		دفع اقساط ايجار التمويل	

الفرع الثاني: التنازل عن التثبيتات العينية:

عند التنازل عن تثبيت عيني يتم اقفال الحسابات التي تخص هذا التثبيت وينتج عن عملية التنازل اما

بيع او ناقص قيمة ويتم التسجيل محاسبيا كما يلي:

- * حساب التثبيت المعنى (الحسابات المتفرعة للحساب 21 حسب طبيعة التثبيت) .
- * حساب 28 اهتلاك التثبيتات على حساب 29 خسارة قيمة التثبيت.
- * حالة فائض قيمة: الحساب 752 فرائض قيمة عن خروج اصول مثبتة غير مالية.
- * حالة فائض قيمة: الحساب 652 فوائض قيمة عن خروج أصل مثبتة غير مالية.

- التسجيل المحاسبي

* في حالة فائض قيمة يجعل الحساب 462 او الحساب 512 مدينا بسعر كما يجعل الحساب 28 مدينا
بالاهتلاك المتراكم إلى غاية تاريخ التنازل وكذا يجعل الحساب 29 مدينا بمجموعة خسائر القيمة
المطبقة.

* من جهة اخرى يجعل الحساب المعنى (21) دائنا بالقيمة الاصلية والحساب 752 دائنا بمبلغ الفائض
الناجم عن العملية.

فائض قيمة الحساب 752 = مبلغ البيع + الحساب × 281 + الحساب × 291 - القيمة الاصلية
ويكون التسجيل كالآتي:

¹دريسي صونيا، شحمي هاجر، مرجع سابق، ص42.

الفصل الأول..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والتثبتيات العينية

		تاريخ التنازل	
	xxx	البنك	512 او
	xxx	الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات	462
	xxx	اهتلاك التثبيتات العينية (اهتلاك متراكم)	281x
	xxx	خسائر قيمة عن التثبيتات عينية	291x
xxx		التثبيتات العينية (القيمة الاجمالية)	21x
xxx		فوائض قيمة عن خروج اصول مثبتة غير مالية	752
		تنازل عن التثبيتات	

في حالة ناقص قيمة نفس العملية بتغيير من حساب 752 في الدائن الى حساب 652 الى المدين يحمل مبلغ ناقص الناتج عن عملية:

ناقص قيمة الحساب 652=سعر البيع +الحساب×281+الحساب×291-القيمة الاصلية للحساب 2

يكون التسجيل كما يلي:

		تاريخ التنازل	
	xxx	البنك	512 او
	xxx	الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات	462
	xxx	الاهتلاك التثبيتات العينية (اهتلاك متراكم)	281x
	xxx	خسائر قيمة التثبيتات العينية	291x
xxx		نواقص قيمة عن خروج اصول مثبتة غير مالية	652
xxx		التثبيتات العينية (القيمة الاجمالية)	21x
		تنازل عن التثبيتات	

الفرع الثالث: تسوية التثبيات العينية (أعمال نهاية السنة)

1. طرق الاهتلاك (ثابت / متناقص / متزايد ...)

حسب المادة 1213-7 من النظام المحاسبي المالي يعرف الاهتلاك: "هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء، إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل نتجه الكيان لنفسه".

يعتبر الاهتلاك جباثيا بأنه عبء تتحمله المؤسسة نتيجة النقص الذي تتعرض له استثمارات بفعل الاستخدام أو التقدم التكنولوجي أو مرور الزمن، يستوجب خصمه من الإيرادات عند تحديد النتيجة.

أ- طريقة الاهتلاك الخطي

السنة	المبلغ القابل للاهتلاك	قسط الاهتلاك السنوي	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
	Ma	An	$\sum Am$	VNC

المبلغ القابل للاهتلاك = القيمة المحاسبية الأصلية - القيمة المتبقية قسط الاهتلاك الخطي هو عبء

ثابت على المدة النفعية للأصل ويكون جدول الاهتلاك على النحو التالي:

القيمة المحاسبية الأصلية = تكلفة الحيازة للأصل، أو التكلفة التاريخية.

القيمة المتبقية للأصل = هي المبلغ الصافي التي تتوقع المؤسسة الحصول عليه في نهاية مدة المنفعة

لتثبيات معين، يسمى كذلك بقيمة الخردة.

ويتم حساب قسط الاهتلاك الثابت كما يلي:

$$\text{قسط الاهتلاك الثابت} = \frac{\text{لااهتلاك القابل للمبلغ}}{\text{المنفعة مدة}}$$

قسط الاهتلاك = المبلغ القابل للاهتلاك × معدل الاهتلاك

الاهتلاك المتراكم Am = يمثل مجموع الاهتلاكات المطبقة السابقة في نهاية كل سنة.

القيمة المحاسبية الصافية VNC = تمثل قيمة التثبيات الصافية بعد حساب الاهتلاك نهاية كل سنة

وتحسب بين القيمة المحاسبية آلية ومجموع الاهتلاكات المتراكمة.

$$V_{Nc} = V_o - A_m$$

ب- طريقة الاهتلاك المتناقص

من خلال هذا الأسلوب قسط الاهتلاك متناقص على مدة المنفعة وتطبق هذه الطريقة على التجهيزات التي تساهم مباشرة في الإنتاج مثل المعدات والأدوات الصناعية ومعدات النقل، ويتم حساب قسط الاهتلاك اسنادا على معد الاهتلاك المتناقص يحسب كما يلي:

$$\text{معدل الاهتلاك المتناقص} = \text{معدل الاهتلاك الخطي} \times \text{المعدل الضريبي}$$

ويحدد المعامل الضريبي من خلال الجدول التالي:

معدل المنفعة	المعدل الضريبي
03 أو 04 سنوات	1.5
05 أو 06 سنوات	02
أكثر من 06 سنوات	2.5

ملاحظات:

- المبلغ القابل للاهتلاك المتناقص في بداية كل سنة هو القيمة المحاسبية الصافية في نهاية كل السنة السابقة ويكون متغيرا في بداية كل سنة.

- عندما يصبح المعدل المتناقص = 100 / عدد السنوات المتبقية، يتم الانتقال إلى أسلوب الاهتلاك الخطي، ويحسب قسط الاهتلاك السنوي للسنوات المتبقية كما يلي:

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = \frac{\text{الصافية المحاسبية القيمة}}{\text{المتبقية السنوات عدد}}$$

ت- طريقة وحدات الإنتاج

هناك بعض الأصول يرتبط تناقص واستنفاد منافعها بعدد وحدات النشاط أو عدد وحدات الإنتاج فاستهلاك منافع الأصل ليست تابعة للزمن، وإنما تابعة لكيفية الاستخدام، وتشمل عدد وحدات النشاط أو الإنتاج في عدد الكميات المنتجة، ساعات العمل أو عدد الكيلومترات المقطوعة ... إلخ، ومعدل الاهتلاك يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الاهتلاك} = \frac{\text{القيمة القابلة للاهتلاك}}{\text{عدد وحدات الإنتاج}}$$

ويحسب قسط الاهتلاك السنوي كما يلي:¹

$$\text{قسط الاهتلاك للسنة } n = \text{عدد الوحدات للسنة } n \times \text{معدل الإنتاج}$$

زاوية شهرزاد مولاي براهيم آمال (2020)، ص 53 54 55

ث- طريقة الاهتلاك المتزايد

حسب النظام المحاسبي المالي فإن هذه الطريقة تؤدي إلى عبء يتزايد على المدة النفعية للأصل، وفق هذه الطريقة يحسب قسط الاهتلاك المتزايد كما يلي:²

$$\text{القسط المتزايد للدورة} = \frac{\text{المرجعية السنة رقم أو الأصل على الحصول من السنين عدد } x \text{ للاهتلاك القابل المبلغ}}{\text{للأصل النفعية المدة أرقام مجموع}}$$

2. التسجيل المحاسبي لاهتلاك التثبيات العينية

حسب النظام المحاسبي المالي، يستعمل الحساب 681، لتسجيل كل تدني أو فقدان في قيمة المثبتات يجعله مدين سنويا بقسط الاهتلاك وبالتالي يحمل لنتائج الدورة المالية قسط الاهتلاك الموافق لاستعمال الأصل خلال الدورة، مقابل جعل ح / 281 اهتلاك المثبتات المادية دائنا.

¹زاوية شهرزاد مولاي براهيم، آمال طرق تقييم التثبيات في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة شركة كهراء وطاقات متجددة SKTM غرداية لسنة 2020، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص علوم مالية ومحاسبة، جامعة غرداية، الجزائر 2020، ص 53-55.

²بلحسين ريان، بن صغير ريمة، المعالجة المحاسبية للتثبيات العينية والمعنوية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، مذكرة ماستر أكاديمي شعبة العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وجباية معقمة، جامعة برج بوعرييج، 2020، ص ص: 12، 13.

الفصل الأول..... الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والتثبيتات العينية

	xxx	ح المخصصات للاهلاك والمؤونات وخسائر القيمة والأصول غير جارية ح/اهتلاك التثبيتات المادية مخصصة الاهتلاك	281x	681
XXX				

3. تقييم وإعادة تقييم التثبيتات العينية

أ- تقييم التثبيتات العينية

حساب 104 ويظهر هذا الحساب في أول سنة لإعادة التقييم ويسجل فيه فروقات التقييم بين القيمة المحاسبية في الميزانية للأصول والقيمة العادلة (السوقية) زيادة أو نقصانا كآآتي:

- في حالة فرق القيمة يكون إيجابي القيمة السوقية أكبر من القيمة المحاسبية

21x	التثبيتات العينية	بالفرق	
104	فارق التقييم	بالفرق	

- في حالة فرق القيمة يكون سلبيا (القيمة السوقية أقل من القيمة المحاسبية)

104	ح فرق التقييم	بالفرق	
291	ح / خسارة في القيم الثابتة	بالفرق	

ب- إعادة تقييم التثبيتات العينية

- تعريف إعادة التقييم:

إن إعادة التقييم تحديد قيمة الحالية اعتمادا على الأسعار الحالية للتثبيتات المعنية على أساس معاملات إعادة التقييم الرسمية والتي تنشرها السلطات المخولة بذلك قانونا مثل وزارة المالية أو المديرية العامة للضرائب¹.

¹سعدى خديجة، دور أعمال نهاية الدورة للتثبيتات العينية في الإفصاح المحاسبي (دراسة حالة مؤسسة مطحنة الإخوة حوحو)، مذكرة مكملة لجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر المالية والمحاسبة، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 53-54.

التسجيل المحاسبي لإعادة تقييم التثبيتات العينية

تدرج إعادة التقييم الإيجابية في الحسابات كمنتجات (في حدود خسارة القيمة المسجلة في حسابات المؤسسة لنفس الأصل إذا كانت تعوض إعادة تقييم أخرى سلبية لنفس الأصل سبق إدراجه كعبء في الحسابات).

إذا أبرزت عملية إعادة التقييم وجود خسارة في القيمة (إعادة تقييم سلبية) فإن هذه الخسارة في القيمة نسب على سبيل الأولوية إلى إعادة التقييم سبق إدراجه في الحسابات كرؤوس أموال خاصة في هذا الأصل نفسه ويقيد الرصيد المحتمل فارق إعادة التقييم السلبية الصافية كعبء من الأعباء).

فارق تقييم إيجابي سبق وأن أدرج في الحسابات

21x	التثبيتات العينية	xxx	Xxx
105	ح فرق التقييم		

فارق تقييم إيجابي:

105	ح فرق التقييم	xxx	Xxx
21x	ح/التثبيتات العينية		

والفارق يظهر في حسابات الأعباء:

681	ح مخصصات إ، وخسائر قيمة والمؤونات	xxx	Xxx
291x	ح / خسارة القيمة عن التثبيتات		

تعالج كل خسارة في القيمة التي أعيد تقييمه كإعادة تقييم سلبية وتنتج إذا عن انخفاض لاحتياطي إعادة التقييم بما يناسب هذه الأخيرة¹.

¹ نفس المرجع، ص ص: 54، 55.

خلاصة:

من خلال دراستنا في هذا الفصل للتثبيتات العينية حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي، وبعد استعراضنا لمختلف المعالجات المحاسبية المتعلقة بها توصلنا إلى أن النظام المحاسبي المالي قد عالج نقائص عديدة تخص هذا النوع من التثبيتات إلا انه لا يخلو هذا الأخير من النقائص من جهة، والبيئة الاقتصادية الجزائرية التي لا تزال في طور البناء والتنمية من جهة أخرى.

وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من خلال الدراسة التطبيقية حيث ستعرف مدى جاهزية المؤسسات الجزائرية لهذا النظام المحاسبي المالي المطبق سنة 2010، وهذا من خلال متابعة ومعرفة كيفية المعالجة المحاسبية لهذا النوع من التثبيتات حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي.



الفصل الثاني: الدراسة

الميدانية



تمهيد:

بعد استكمال الجانب النظري الذي خصص للحديث عن المعالجة المحاسبية للثبتيات العينية وفق النظام المحاسبي المالي، وكيفية المعالجة من قبل " محافظ الحسابات " وشروط الاعتراف بالثبتيات العينية وخصائصها بالنسبة للمؤسسة الموجودة فيها.

حيث تبين من خلال دراستنا النظرية أن الثبتيات العينية خصائصها ومميزات على المؤسسة وتأثيرها عليها ولتأكد من النتائج المتواصل عليها في الجانب النظري نستكمل دراستنا النظرية بدراسة تطبيقية في مكتب محافظ الحسابات بهدف توضيح كيفية المعالجة المحاسبية للثبتيات العينية وذلك من خلال القيام بدراسة حالة من خلال ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: التعريف بميدان الترخيص وضعية الدراسة

المبحث الثاني: التسجيل المحاسبي للثبتيات العينية لنموذج شركة لدى مكتب محافظ الحسابات

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص وضعية الدراسة

في هذا المبحث سنقدم لمحة عن مكتب محافظ حسابات جميات لمين وكذا تعريفه واعتماده وخدماته ومهامه التي يشهدها المكتب طيلة مساره العملي.

المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات.

محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية أو باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به" المادة 22" من قانون "01-10" وحسب المادة 23 من 01-10 تتمثل مهامه في التالي:

- أ . بفحص وصدق على حسابات السنوية للشركة.
- ب . إبداء الرأي حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- ج . تقدير شروط وإبرام الاتفاقيات بين الشركة والأطراف الخارجية.
- د . إعلام المسيرين بكل نقص يكتشفه أو يطلع عليه.

ثانيا: مكتب محاسبة، خبير ومحافظ الحسابات

- الأستاذ جميات لمين
- المقر: مقره الترقية العقارية جميات الجمعي بلدية المسيلة/ولاية المسيلة.
- الاعتماد محافظ حسابات في عام 2011
- ثالثا: اعتمادات صاحب المكتب.
- محافظ الحسابات ومحاسب معتمد وفقا للاعتماد الصادر في 2011 الصادر عن المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.
- كما قام محافظ الحسابات بتأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا (محكمة المسيلة) وكذلك تم تسجيله لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية.
- إيداع الملف المتكون من هذه الوثائق لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بالجزائر، ويقوم بتسديد مبلغ الاشتراك السنوي وبما أنه ينتمي إلى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين فإنه في هذه الحالة يدفع مبلغ الاشتراك في كلتا الجهتين.
- يتميز عمله بالكثير من الالتزام والانضباط والجدية في الخدمات التي يقدمها والخدمات التي قدمها لزيائنه.

المطلب الثاني: الخدمات والمهام التي يقدمها مكتب محافظ حسابات

الفرع الأول: الخدمات

يقدم مكتب محافظ الحسابات الخدمات التالية:

➤ مسك المحاسبة والمتابعة الجبائية والمحاسبية للأشخاص الطبيعيين كالمحامي والصيدلاني، والأشخاص المعنويين كالمؤسسات والتصريحات الجبائية الشهرية وإعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل الأعمال الدورية لزيائنه.

➤ يقوم بالمصادقة على حسابات المؤسسة سواء كانت ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة مساهمة أو جمعيات ثقافية أو اجتماعية.

➤ تقديم استشارات جبائية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان والتحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الإدارة الخاص بالتسيير وذلك مع احترام مبدأ عدم التدخل في تسيير المؤسسة، بالإضافة إلى خدمات التصفية للمؤسسات التي أنهت نشاطها إداريا أو لأسباب أخرى كالإفلاس.

➤ الدراسات التقنية والمحاسبية.

الفرع الثاني: المهام

مهام محافظ الحسابات تتمثل في:

1- يشهد بان الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

2- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمة أو الشركاء أو عاملي الفحص.

3- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرية أو المسير.

4- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

5- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة التداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته إن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمكتب الدراسة-مكتب محافظ الحسابات

تبعاً لطبيعة موضوع بحثنا فقد وجهنا من طرف إدارة المكتب لمصلحة المحاسبة والمالية اين وجدنا جميع متطلبات بحثنا وكذا الشروحات اللازمة لجميع العمليات المالية، من طرف مسؤولي المصالح ولخصنا الهيكل التنظيمي للمكتب وفقاً للشكل التالي:

شكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ حسابات

الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ حسابات الأستاذ جميات لمين



المصدر: مكتب محافظ الحسابات

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة محافظ الحسابات (جميات لمين)

- 1 - محافظ الحسابات: هو المسؤول الأول عن مختلف العمليات في المؤسسة.
- 2- السكرتارية: يقوم بالتنسيق بين الأمانة والمصالح الأخرى ومن مهامه:
 - يقوم بتسجيل كل المراسلات الآتية عبر الوارد منها (الفاكس والأنترنيت)، وعن طريق الأشخاص الذين يحملون المراسلات.
 - تسجيل كل صادرة عن المؤسسة بعد إمضاء المدير.
 - تسيير المسار المهني لمستخدمي المؤسسة.
 - تسيير الأرشيف وتوثيقه والمحافظة على كل أسرار المؤسسة.
 - تنظيم أعمال المدير.
 - تنظيم مواعيد مع العمال والأشخاص خارج المؤسسة في إطار العمل.
- 3- مصلحة المحاسبة: وهذه المصلحة تقوم بعدة مهام منها تقديم المعلومات الكافية للمدير من الناحية القانونية المتعلقة بقيود اليومية وحجم التعاملات مع البنوك ومصلحة الضرائب، كما تتعامل هذه المصلحة لصفة مباشرة مع الموردين والزبائن عن طريق عمليات الشراء والبيع وكذلك عمليات الفاتورة وإعداد التصريحات الجبائية، وكذلك هي المسؤولة عن الصندوق بقبض وتسديد المستحقات من الزبائن.
- 4- مصلحة الاجور: تقوم بالإشراف على العمال من حيث توزيع مهامهم واستقبال انشغالاتهم، وأيضا تقوم بحساب أجورهم وإعداد الكشوف الخاصة بذلك، تسوية ملفاتهم من ناحية العطل المرضية وحوادث العمل وهي المسؤولة عن تجديد عقود العمل عند انتهاء أجلها.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لتقييم التثبيتات وإعادة تقييمها بالشركة

بغية إعطاء الصورة الحقيقية والفعلية لمركزها المالي، قامت الشركة خلال السنة المالية 2023 تاريخ تقرير إعادة التقييم 2023/12/23 بإعادة تقييم لبعض أصولها غير الجارية، وذلك من خلال تحيين قيمها وفق القيمة العادلة السائدة في السوق، وتمثلت العناصر المعنية بإعادة التقييم في العناصر التالية والمرفقة بالتسجيلات المحاسبية الخاصة بها.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للأراضي والمباني بالشركة

العناصر المؤثرة في إعادة تقييم المباني هي المساحة (St) والسعر المرجعي للمتر المربع (Pr) بالإضافة إلى نسبة العوامل المؤثرة في إعادة تقييم الأرض (N) حيث يتم حساب القيمة الحقيقية للمباني باستعمال المعادلة التالية:

$$N/10 \times St \times VR - Pr$$

VR: القيمة الحقيقية للمباني

Pr السعر المرجعي للمتر المربع للمبنى الواقع في كل المنطقة

St المساحة الإجمالية للمبنى

N تنقيط المساحة المشغولة

أولاً: الأراضي.

تظهر قيمة الأراضي بتكلفتها التاريخية والمقدرة بـ 17 400 000,00 دج، تمثل الأخيرة قيمة الأراضي منذ نشأة الشركة، في حين نجد أن قيمة الأراضي ارتفعت بشكل معتبر وفقاً لقيمتها العادلة مقارنة بما هو مسجل محاسبياً، وقد قدرت قيمة الأراضي وفقاً للأسعار السائدة في السوق بـ 12.785.200,00 دج هذا الفارق الموجب في إعادة التقييم والمقدر بـ 11.752.650,00 دج، والتسجيل المحاسبي لهذا الفارق تم على النحو التالي:

11.752.650,00	11.752.650,00	من ح / الأراضي إلى ح / فارق إعادة التقييم إعادة تقييم الأراضي خلال السنة المالية 2023	105	211
---------------	---------------	------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم 1.

ملاحظات:

01- بمجرد إثبات فارق إعادة التقييم تصبح القيمة العادلة للأراضي تقدر بـ 12.785.200,00 دج، أي حاصل الجمع بين القيمة الأصلية للأراضي وفارق إعادة التقييم (1.032.550,00 + 11.752.650,00 دج).

02- لا تخضع الأراضي إلى الاهتلاكات، لهذا لم يتم إثبات قسط الاهتلاك للفترة المعنية بالسنة المالية 2023، وقد تم الاعتماد عند تسجيل فارق إعادة التقييم على القيمة المحاسبية الصافية الواردة في ميزانية السنة المالية 2022 وذلك وفق القيد المحاسبي السالف ذكره؛ الأراضي

03- على سبيل الافتراض خلال السنة المالية الموالية 2023، قد طرأت بعض التعديلات على قيمة

بعد إعادة التقييم ونميز هنا بين حالتين:

أ - حالة فارق إعادة التقييم موجب على افتراض أن قيمة الأراضي ارتفعت بقيمة 500.000,00 دج (أي القيمة العادلة أصبحت 13.285.200,00 دج)، وكما تم الإشارة إليه في الجانب النظري فيتم إثبات هذا الفارق محاسبيا من خلال القيد التالي:

500 000.00	500 000.00	من ح / الأراضي إلى ح / فارق إعادة التقييم إعادة تقييم الأراضي خلال السنة المالية 2023	105	211
------------	------------	------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الملحق (1).

ب - حالة فارق إعادة التقييم سالب على افتراض أن قيمة الأراضي انخفضت بقيمة 800,000,00 دج (أي القيمة العادلة أصبحت 11.985.200,00 دج)، أيضا وكما تم الإشارة إليه في الجانب النظري فيتم إثبات هذا الفارق محاسبيا من خلال القيد التالي:

04- لم يتم الاستعانة بالحسابات: 29 681، 781، لكون فارق إعادة التقييم كان بقيمة معتبرة وفاق القيمة الأصلية للأراضي المقدرة بـ 1.032.550,00 دج.

ثانيا: المباني.

شهدت المباني ارتفاع معتبر مقارنة بقيمتها المحاسبية الصافية والمقدرة وفقا للميزانية المقفلة في

2021/12/31 بـ 1.801.305,42 دج، حيث قدرت خلال السنة المالية 2022 بعد إعادة التقييم بـ 15.686.246,23 دج، ولتسجيل فارق إعادة تقييم المباني نمر بالمراحل التالية:

01- إثبات قسط اهتلاك المباني للسنة المالية 2023 إلى غاية 23/12/2023):

سيتم حساب قسط اهتلاك المباني للسنة المالية 2022 إلى غاية 23/05/2022 تاريخ تحرير تقرير إعادة التقييم)، أي لفترة 05 أشهر، وتقدر القيمة الإجمالية للمباني 13.941.128,73 دج، تهتك على مدة 20 سنة، وعليه فإن قسط الاهتلاك لمدة 05 أشهر يقدر بـ 290.440 دج (13.941.128,73 دج + 20): 12 * 05]، والتسجيل المحاسبي لقيد إثبات قسط اهتلاك المباني يكون كالتالي:

	136851613	من ح / مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	681
136851613		إلى ح / اهتلاك المباني إثبات قسط اهتلاك المباني إلى غاية 2023/12/23	2813

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الملحق (2)

02-إفقال حساب اهتلاك المباني:

بتاريخ التقييم يتم إفقال حساب اهتلاك المباني من خلال ترصيد الاهتلاك المتراكم إلى غاية 23/12/2023 والمقدر بـ 12.430.263,49 دج والذي يمثل حاصل جمع الاهتلاك المتراكم إلى غاية 31/12/2021

المقدر 12.139.823,31 دج مضافا إليه قسط الاهتلاك إلى غاية 23/12/2023

والمقدر بـ 136851613 دج، ويتم الإثبات المحاسبي لقيود إفقال حساب اهتلاك المباني كالتالي

	136851613	من ح / مباني		213
		إلى ح / فارق إعادة التقييم		
136851613		إعادة تقييم المباني	105	

المصدر :من إعداد الطالب اعتماد على الملحق(3).

03-إثبات فارق إعادة تقييم المباني:

بعد تحديد القيمة المحاسبية الصافية للمباني بتاريخ 23/12/2023 ، والناجمة عن الفرق بين القيمة الإجمالية 1.510.865,24 دج للمباني مطروح منها الاهتلاك المتراكم للمباني، وقدرت القيمة المحاسبية الصافية للمباني (13.941.1283 دج - 12.430.263,49 دج، وكذا قيمة المباني بعد إعادة التقييم المقدر بـ 15.686.246,23 دج يحسب فارق إعادة التقييم من خلال الفارق بين القيمة العادلة للمباني والقيمة المحاسبية الصافية والتي قدرت بـ 14.175.380,99 دج (15.686.246,23 دج)، والقيود المحاسبية لإثبات فارق إعادة تقييم المباني يكون كالتالي:

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للمنشآت التقنية والتثبيات العينية الأخرى بالشركة

بسعر السوق تعرف إعادة تقييم المعدات والتجهيزات بأنها العملية التي تتألف من حساب القيمة الحالية الأخذ بعين الاعتبار جميع الخصائص التقنية التي تعطيها هذه القيمة، وتمثل هذه الخصائص في: مدة الحياة، العمر الإنتاجي، معدل الاستعمال، الحالة الميكانيكية، القدرة الإنتاجية المميزات التكنولوجية، قيم الحيازة.

الفصل الثاني. الدراسة الميدانية

كما توجد عدة عوامل من شأنها التقليل من قيمة المعدات والآلات الصناعية عند مقارنتها مع أصول مماثلة من بينها: التقادم التقدم التكنولوجي في المجالات ذات العلاقة المباشرة والغير مباشرة بالمعدات، نمو وتطور البيئة التي تمس ميدان العمل.

وتدخل أيضا في عملية إعادة تقييم المعدات عوامل خارجية خاصة بالوضع الاقتصادي للبلد والقيود المفروضة على جميع هذه العوامل (الداخلية والخارجية) التي تؤثر سلبا على قيمة المعدات وتؤدي بهم إلى انخفاض قيمتها في السوق.

أولا: المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية.

على العكس عند إعادة تقييم الأراضي والمباني والتي أعطت فارق إعادة تقييم موجب، فإن إعادة تقييم قيمة المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية، أعطى فارق إعادة تقييم سالب قدر بـ 279758793 دج هذا الفارق السالب إلى قدم معدات الشركة وكثرة أعطابها، الأمر الذي تترتب عنه صيانة دورية، إضافة إلى التطور التكنولوجي الذي مس هذا النوع من التجهيزات، وعلى غرار المباني يمر تسجيل فارق إعادة تقييم المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية بالمراحل التالية:

01 - إثبات قسط اهتلاك المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية للسنة المالية 2023 إلى غاية

2023/12/23

أيضا سيتم حساب قسط اهتلاك المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية للسنة المالية 2023 لمدة 05 أشهر، أي إلى غاية 2023/12/23 تاريخ تحرير تقرير إعادة التقييم)، وتقدر القيمة الإجمالية المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية بـ 1,041,458,803 دج، تهتك على مدة 15 سنة، وعليه فإن قسط الاهتلاك لمدة 05 أشهر يقدر بـ 231991573.00 دج، 1,458,041,803 (803 * 15 ÷ [05] 12، والتسجيل المحاسبي لقيود إثبات قسط اهتلاك المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية يكون كالتالي:

231991573	231991573	من ح / مخصصات الاهتلاكات والمؤونات إلى ح / اهتلاك المنشآت التقنية، المعدات و الأدوات الصناعية. إثبات قسط اهتلاك المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية إلى غاية 2023/12/23	2815	681
-----------	-----------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------	-----

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الملحق (1)

02 - إقفال حساب اهتلاك المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية:

أيضا بتاريخ التقييم يتم إقفال حساب اهتلاك المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية من خلال ترصيد الاهتلاك المتراكم إلى غاية 2023/12/23 والمقدر بـ 1,041,458,803 دج، والذي يمثل حاصل جمع الاهتلاك المتراكم إلى غاية 2023/12/31 المقدر بـ 131.538.942,32 الاهتلاك إلى غاية 2022/05/23 والمقدر 5.480.789,26 حساب اهتلاك المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية كالتالي:

803,458,041,1	803,458,041,1	من ح / اهتلاك المباني إلى ح / المباني إقفال حساب اهتلاك المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية	215	2815
---------------	---------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	------

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الملحق (1)

03 - إثبات فارق إعادة تقييم المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية

قدرت القيمة المحاسبية الصافية للمنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية بتاريخ 2022/05/23 بـ 60.288.681,90 دج، والنتيجة عن الفرق بين القيمة الإجمالية للمنشآت التقنية المعدات والأدوات

الفصل الثاني. الدراسة الميدانية

الصناعية مطروح منها الاهتلاك المتراكم لها (197.308.41348 دج - 137.019.731,58 دج)، وكذا قيمة المنشآت التقنية المعدات والأدوات الصناعية بعد إعادة التقييم المقدرة بـ 52.936.183,77 نلاحظ أن هناك تدني للقيمة يقدر بـ 7.352.498,13 المحاسبية الصافية، وعليه يثبت هذا التدني في القيمة كالتالي:

2815	من ح / مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	7 352 498.13
215	إلى ح/ خسائر القيمة عن المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية إثبات قيمة تدني المنشآت التقنية	498.13 352 7

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على (2)

ثانيا: التثبيتات العينية الأخرى - الشفرات.

أعطى إعادة تقييم معدات النقل فارق إعادة تقييم موجب يقدر بـ 2.824321.75 دج، وعلى الرغم من معدات النقل الخاصة بالشركة، إلا أنها أعطت فارق إعادة تقييم موجب معتبر، والسبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى شبه إهلاك (محاسبيا) كافة معدات النقل، وهو ما انجر عنه فارق معتبر بين القيمة المحاسبية الصافية (والتي اتسمت بضعفها والتي قدرت بـ 1.273.859,62 دج من جهة، وكذا القيمة العادلة مرتفعة مقارنة بالقيمة المحاسبية الصافية و قدرت بـ 3.672.012,46 دج.

01 - إثبات قسط اهتلاك التثبيتات العينية الأخرى الشفرات للسنة المالية 2023 إلى غاية 2023/12/23

قدرت القيمة الإجمالية للشفرات 2.824321.75 دج، تهتك على مدة 05 سنوات، ومن خلال الوثائق المحاسبية للشركة فإن قسط الاهتلاك لمدة 05 أشهر قدر بـ 220.24643 دج، والتسجيل المحاسبي لقيده إثبات قسط إهلاك الشفرات يكون كالتالي:

الفصل الثاني..... الدراسة الميدانية

220.24643	220.24643	من ح / مخصصات الاهتلاكات والمؤونات إلى ح/ التركيبات المعدات والأدوات الصناعية إثبات قسط اهتلاك الشفرات إلى 2023/12/23	215	681
-----------	-----------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الملحق (3)

- إقفال حساب اهتلاك التثبيتات العينية الأخرى - الشفرات:

أيضا بتاريخ التقييم يتم إقفال حساب اهتلاك معدات النقل من خلال ترصيد الاهتلاك المتراكم إلى غاية 2023/12/23 والمقدر بـ 16.469.721,57 دج، والذي يمثل حاصل جمع الاهتلاك المتراكم إلى غاية 2022/12/31 المقدر بـ 16.249.475,14 دج، مضافا إليه قسط الاهتلاك إلى غاية 2023/12/23 والمقدر بـ 220.246,43 دج، ويتم الإثبات المحاسبي لتقيد إقفال حساب اهتلاك المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية كالتالي:

16.469.721,57	16.469.721,57	من ح/ اهتلاك الشفرات الى ح/ اهتلاك الشفرات إثبات قسط اهتلاك الشفرات إلى 2023/12/23	105	2181
---------------	---------------	---------------------------------------------------------------------------------------------	-----	------

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم (1)

03 - إثبات فارق إعادة تقييم الشفرات:

بعد تحديد القيمة المحاسبية الصافية لمعدات النقل بتاريخ 2023/12/23، والنتيجة عن الفرق بين القيمة الإجمالية لمعدات النقل مطروح منها الاهتلاك المتراكم لها، إذ قدرت القيمة المحاسبية الصافية لمعدات النقل بـ 1.273.859,62 دج (2.824321.75 دج - 16.469.721,579 دج)، وكذا قيمة معدات النقل بعد إعادة التقييم المقدرة بـ 3.672.012,46 دج، يحسب فارق إعادة التقييم من خلال الفارق بين القيمة العادلة لمعدات النقل والقيمة المحاسبية الصافية والتي قدرت بـ 2.398.152,84 دج (3.672,012,46 دج - 1.273.859,62 دج)، والقيد المحاسبي لإثبات فارق إعادة تقييم معدات النقل يكون كالتالي:

2.398.152,84	2.398.152,84	من ح/ التثبيات العينية الأخرى - الشفرات - الى ح/ فارق إعادة التقييم إعادة تقييم معدات النقل	2200901	2181
--------------	--------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------	------

المصدر : من إعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم(2)

جدول يمثل اهتلاك الشفرات (الوحدة بالدينار الجزائري)

السنوات	العدد	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2022	9	0	267005.2
2023	12	267005.2	356006.9
2024	12	623012.2	356006.9
2025	12	979019.1	356006.9
2026	12	1335026	356006.9
2027	12	1691033	356006.9
2028	11	2047040	326339.7

(المصدر : من إعداد الطالب اعتماد على الملحق رقم(3))

خلاصة

من خلال هذا الفصل التطبيقي للدراسة حاولنا تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال إعطاء الشكل الجديد للمعالجة المحاسبية للتثبيات العينية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما قمنا بالتطبيق الفعلي على الأمل (الملاحق) المقدمة من طرف مصلحة المحاسبية والمالية، لدى مكتب محافظ حسابات ورغم أنها لم تكون كافية لدرجة ما، لكنها رغم ذلك وضحت ملامح التغيير الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد SCF.

الخاتمة



تمهيد:

إن المتطلع لإجراءات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، يرى انه من الضروري أولاً محاولة الفهم الجيد لجانبه النظري، من جهة ومعرفة طبيعة النشاط الاقتصادي في للمؤسسات من جهة أخرى ولهذا السبب حاولنا في بحثنا هذا معالجة إشكالية الدراسة المحاسبية للثبتيات العينية في ظل

النظام المحاسبي الجديد متناولين في ذلك دراسة حالة بمؤسسة **SARL AZOUZ**

نستخلص من الدراسة التي أجريت على موضوع هذا البحث بالدرجة الأولى ان المحاسبة فن لأنه بمحورها يتم تنظيم البيانات وتسجيلها بصورة منظمة تمكن لأي متعامل سواء كان ذو معرفة بالمحاسبة اولاً من الاطلاع على بيانات المؤسسة والتعريف على الوضعية المالية لها.

أما في يخص الثبتيات العينية فهي تعبر من العناصر الأساسية لبناء المؤسسة والحفاظ على استقرارها لمؤسسة، فهي بذلك تدعم مبدأ استمرارية النشاط ومن الناحية التطبيقية فقد استخلصنا أن الجانب التطبيقي للنظام المحاسبي لا يكون بصورة صحيحة إلا إذا الجانب النظري لأنه أساس ومرجع أكيد لصحة الجانب التطبيقي. سمح لي هذا الموضوع باختبار صحة الفرضيات ووضع مجموعة من النتائج.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الاطلاع على التقرير المقدم والمقابلة مع محافظ الحسابات الخاص بمحل التبرص قمت بالتوصل الى نتائج اختبار الفرضيات التالية:

* **الفرضية الأولى:** الثبتيات العينية هي عبارة عن الممتلكات او العناصر الملموسة تقنتيها المؤسسة لمدة تتجاوز السنة.

➤ تم تأكيد صحة هذه الفرضية في الفصل الثاني من خلال معرفة انها أصول ثابتة مادية اقتنتها المؤسسة او انشأتها لوسائلها الخاصة من اجل الاستعمال في عملية انتاج السلع او الخدمات حيث مدة استعمالها تتجاوز الدورة المالية الواحدة.

* **الفرضية الثانية:** يوجد عدة أنواع للثبتيات العينية حسب طريقة الحصول عليها.

➤ تم تأكيد صحة الفرضية في الفصل الثاني بحيث توجد عدة أنواع من الثبتيات العينية التي تستخدمها المؤسسات في نشاطها وكل تثبيت ملموس ويستخدم لمدة اكثر من السنة يصنف في الثبتيات العينية مثل: الأراضي، منشآت تقنية، معدات النقل.

* **الفرضية الثالثة:** يتم تسجيل الثبتيات العينية وفق عدة حالات: حالة الحصول عليها بإصدار اسهم، حالة شراؤها وحالة انتاجها.

- تم تأكيد صحة الفرضية في الفصل الثاني على ان التثبيات العينية يتم الحصول عليها وفق ثلاث حالات:

الحالة الأولى: الحصول عليها بإصدار اسهم من خلال الاستعانة براس ملاك المشروع او المساهمين الجدد في المؤسسة.

الحالة الثانية: الحصول عليها بشرائها من خلال دفع مقابلها مبلغ مالي وتسجل في محاسبة المؤسسة بتكلفة شراءها.

الحالة الثالثة: الحصول عليها بإنتاجها من خلال إضافة عناصر تتمثل في المواد الاولية ومختلف التكاليف المتعلقة بهذا التثبيت العيني وتسجل في محاسبة المؤسسة بتكلفة انتاجها.

* **الفرضية الرابعة:** واقع التسجيل المحاسبي للتثبيات العينية في مكتب محافظ الحسابات يعتمد على الدقة والتوافق مع المعايير المحاسبية المتبعة ويتطلب التعامل مع التثبيات العينية اتباع عمليات محاسبية صارمة لضمان ان تظل السجلات المالية دقيقة ومحدثة.

➤ تم التأكد من الفرضية الأولى أي يتم التسجيل المحاسبي للتثبيات العينية في مكتب محافظ حسابات وفق للقواعد التي جاء بيها النظام المحاسبي والتي تم اثباتها في الفصل الثاني

2. النتائج:

- امتلاك الجزائر نظام محاسبي قوي ومستنبط من المعايير المحاسبية الدولية الذي يسمح للمتعاملين سواء كانوا اجنبيين او محليين بالاطلاع او مقارنة القوائم المالية بسهولة.

- للنظام المحاسبي المالي عدة مبادئ تسمح بتقديم معلومات مالية موثوقة لمستخدمي المحاسبة وقوائم مالية تعكس الصورة الصادقة لوضعية الكيان.

- وضح النظام المحاسبي المالي مفهوم التثبيات العينية وكيفية تسجيلها محاسبيا بطريقة واضحة.

- تعتبر التثبيات العينية من اهم عناصر الأصول التي تسمح للمؤسسة بتوليد مبالغ اقتصادية تسمح لها بالمواصلة والاستمرار في نشاطها.

- توجد عدة طرق محاسبية للاهلاك بحيث تختار المؤسسة الأكثر تمثيلا لكيفية استغلال التثبيات العينية.

3. التوصيات والاقتراحات:

من خلال الموضوع تمكنت من الوصول الى بعض التوصيات كالاتي:

- إعطاء الأهمية القصوى في تكوين وتدريب الطلبة الجامعيين تكويننا فعالا سواءا نظريا او تطبيقيا للسماح لهم بفهم والتعمق الجيد للنظام المحاسبي المالي بكامل جوانبه.
- استعمال مخرجات النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات فعند دراستنا توصلنا بان المحاسبة لاتزال مجرد تسجيلات محاسبية قانونية والمستعمل الوحيد لمخرجات هذا النظام هو الإدارة الجبائية.
- التقليل من إجراءات العمل الإداري لتبسيط العمل الإداري داخل المؤسسة، فكثرة الإجراءات الداخلية بين المصالح في بعض الأحيان يعقد العمل الإداري ومنه العمل المحاسبي.
- وضع أسلوب جديد لمعالجة الاهتلاكات خاصة منها الأشغال لإعطاء صورة حقيقة للوضعية المالية للمؤسسة، فانتظار إلى غاية غلق جميع المشاريع الذي يدوم على الأقل سنتين لا يساهم في حساب مبلغ الاهتلاك السنوي بدقة للسنة محل الدراسة وعليه إعطاء نتائج غير دقيقة للمؤسسة.

قائمة

المراجع



قائمة المراجع:

1. القوانين والمناشير

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 19 / 25 مارس 2009.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد74، القانون 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

2. الكتب

- عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر جيطلي، سطيف، الجزائر، 2009.
- حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF (IAS/IFRS) دروس مواضيع ومسائل محلولة، الطبعة السابعة، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018/2019
- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي الجديد، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، بسكرة، الجزائر، 2010.
- أمين سيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008.
- عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

3. المقالات

- عبد اللطيف عثمان، عباس لحر، المعالجة المحاسبية للنتيجات العينية وفق النظام المحاسبي المالي- حالة مجمع متيجي-،مجلة الريادة للاعمال الاقتصادية، المجلد04، العدد02، جوان 2018.
- بالعور سليمان، دوافع واثار الانتقال النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية، العدد السادس جوان 2014 رؤى اقتصادية، غرداية، 2014.

4. ملتقيات

- مراد ناصر النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني. والملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية. المركز الجامعي بالوادي. الجزائر، 2017/2018.

5. المذكرات

- بلحسين ريان، بن صغير ريمة، المعالجة المحاسبية للتثبيات العينية والمعنوية وفق النظام المحاسبي المالي SCF، مذكرة ماستر اكايمي شعبة العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة برج بوعرييج، 2020.
- دريسي صونيا، شحي هاجر، المعالجة المحاسبية للتثبيات الملموسة وغير الملموسة وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر الاكاديمي في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الابراهيمي -برج بوعرييج-، 2021.
- زاوية شهرزاد مولاي براهيم، آمال طرق تقييم التثبيات في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة شركة كهرباء وطاقات متجددة SKTM غرداية لسنة 2020، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص علوم مالية ومحاسبة، جامعة غرداية، الجزائر 2020.
- سعدي خديجة، دور أعمال نهاية الدورة للتثبيات العينية في الإفصاح المحاسبي (دراسة حالة مؤسسة مطحنة الإخوة حوحو)، مذكرة مكملة لجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر المالية والمحاسبة، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- بن علي منصور، بن عمران عبد القادر، المعالجة المحاسبية للتثبيات العينية والمعنوية، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022.
- إيمان مغازي دور النظام المحاسبي المالي في عملية التقييم الدوري للتثبيات المادية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الجرارات الفلاحية ETRAG-قسنطينة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهدي، ام البواقي، الجزائر، 2015/2014
- غانم عبد الباسط، دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي دراسة حالة المؤسسة العمومية للتسيير ومعالجة النفايات الحضرية لولاية بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.
- بلال شيخة، وآخرون، النظام المحاسبي المالي SCF وانعكاساته على وجود المعلومات المالية- دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين وحافظي الحسابات، مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الوادي، الجزائر، 2020

قائمة

الملاحق



SARL AZOUZ
PRODUCTION
CNE OULED DERRADJ

N.I.F : 200128110022145
RC N° : 28/00-12345B99
Exercice clos le : 31/12/2023

BILAN PASSIF

CODE	PASSIF	N	N-1
101	Capital émis (ou compte de l'exploitant)	50 000 000,00	0,00
109	Capital non appelé	0,00	0,00
104+	Primes et réserves- Réserves consolidées (1)	0,00	0,00
105	Ecart de réévaluation	0,00	0,00
107	Ecart d'équivalence (1)	0,00	0,00
12	Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	58 141 367,00	0,00
11	Autres capitaux propres - Report à nouveau	46 706 078,00	0,00
PSC	Part de la société consolidante (1)	0,00	0,00
PM	Part des minoritaires (1)	0,00	0,00
T1	TOTAL I	154 847 445,00	0,00
1+	PASSIFS NON COURANTS		
16+	Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
134+	Impôts (différés et provisionnés)	0,00	0,00
229	Autres dettes non courantes	0,00	0,00
15+	Provisions et produits comptabilisés d'avance	0,00	0,00
T2	TOTAL II	0,00	0,00
4+	PASSIFS COURANTS		
40	Fournisseurs et comptes rattachés	403 878 928,00	0,00
444+	Impôts	1 311 685,00	0,00
42+	Autres dettes	301 135 266,00	0,00
52+	Trésorerie Passif	15 749 183,00	0,00
T3	TOTAL III	722 075 062,00	0,00
TGP	TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	876 922 507,00	0,00

الملحق رقم 1

SARL AZOUZ
PRODUCTION
CNE OULED DERRADJ

N.L.F : 200128110022145
RC N° : 28/00-12345B99
Exercice clos le : 31/12/2023

BILAN ACTIF

Code	ACTIF	Brut	Amor-Prov	Net N	Net N-1
207	Ecart d'acquisition-goodwill pos ou négatif	0,00	0,00	0,00	0,00
20	Immobilisations incorporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
21	Immobilisations corporelles				
211	Terrains	17 400 000,00	0,00	17 400 000,00	0,00
2131	Bâtiments	136 851 613,00	868 125,00	135 983 488,00	0,00
218	Autres immobilisations corporelles	279 758 793,00	231 123 448,00	48 635 345,00	0,00
22	Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
23	Immobilisations encours	76 120 204,00	0,00	76 120 204,00	0,00
265	Titres mis en équivalence	0,00	0,00	0,00	0,00
26	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00	0,00
271+	Autres titres immobilisés	50 800 000,00	0,00	50 800 000,00	0,00
274+	Prêts et autres actifs financiers non courants	1 850 218,00	0,00	1 850 218,00	0,00
133	Impôts différés actif	0,00	0,00	0,00	0,00
TNC	TOTAL ACTIF NON COURANT	562 780 828,00	231 991 573,00	330 789 255,00	0,00
3+	Stocks et encours	49 984 750,00	0,00	49 984 750,00	0,00
3	Clients	284 491 011,00	0,00	284 491 011,00	0,00
41	Autres débiteurs	10 660 714,00	0,00	10 660 714,00	0,00
409+	Impôts et assimilés	8 974 418,00	0,00	8 974 418,00	0,00
444+	Autres créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
42+	Placements et autres actifs financiers courants	0,00	0,00	0,00	0,00
50-	Trésorerie	124 567 077,00	0,00	124 567 077,00	0,00
TAC	TOTAL ACTIF COURANT	478 677 970,00	0,00	478 677 970,00	0,00
TGA	TOTAL GENERAL ACTIF	1 041 458 798,00	231 991 573,00	809 467 225,00	0,00

الملحق رقم (2)

١٥٧-

HEA 140			
2022	9	0	267005,2
2023	12	267005,2	356006,9
2024	12	623012,2	356006,9
2025	12	979019,1	356006,9
2026	12	1335026	356006,9
2027	12	1691033	356006,9
2028	11	2047040	326339,7

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 1 2 3 4 5 6 7 8 9 1 2 3 4 5 6

Désignation de l'entrepr: **SARL AZOUZ**

Activité: **PRODUCTION**

Adresse: **OULED DERRADJ M'SILA M'SILA**

Exercice du **01/01/23** au **31/12/23**

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2023		2022	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués		448 122 100		
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		448 122 100		
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		448 122 100		
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	405 317 134			
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats		841		
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Publicité				
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	620 083			
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	405 936 376			
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		42 185 723		
Charges de personnel	5 800 417			

... la suite sur la page suivante

المخلص:

يتحلى النظام المحاسبي المالي بأهمية قصوى كونه يعالج مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة من خلال الاعتماد مجموعة من القوانين والمبادئ التي تلتزم لها كل مؤسسة للوصول الى نتيجة مرضية او الهدف المخطط له مسبقا وهو اعداد القوائم المالية التي تعرض الصورة الصادقة عن وضعية المؤسسة في نهاية الفترة.

ومن خلال هذه الدراسة الميدانية في مكتب محافظ الحسابات تم معالجة موضوع المعالجة المحاسبية للثبتيات العينية وفق النظام المالي المحاسبي الذي يعتبر بند من بنود الأساسية في الميزانية، بحيث تمت الإشارة الى مفهوم الثبتيات العينية ومختلف أنواعها ومبادئ ادراجها في المحاسبة وكيفية معالجتها محاسبيا عند الحصول عليها وفي نهاية السنة الى غاية التناول عنها وتم ذلك من خلال دراسة حالة في مكتب محافظ الحسابات.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الثبتيات العينية، المعالجة المحاسبية، الاهتلاكات.

Summary:

The financial accounting system is of utmost importance because it addresses the various operations carried out by the institution by adopting a set of laws and principles to which every institution adheres to reach a satisfactory result or the pre-planned goal, which is the preparation of financial statements that display an honest picture of the institution's position at the end of the period.

Through this field study in the Office of the Governor of Accounts, the issue of accounting treatment for in-kind confirmations was addressed according to the financial accounting system, which is considered one of the basic items in the budget. Reference was made to the concept of in-kind confirmations, their various types, the principles of their inclusion in accounting, and how to treat them accounting when obtained and at the end. The year has yet to be discussed, and this was done through a case study in the Office of the Governor of Accounts.

Key words: Financial accounting system, in-kind confirmations, accounting treatment.